الأمم المتحدة

A/AC.109/2021/3

الجمعية العامة

Distr.: General
22 January 2021
Arabic
Original: English

اللجنة الخاصـــة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

برمودا

ورقة عمل أعدّتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

لمحة عامة عن الإقليم 3

أولا – المسائل الدستورية والقانونية والسياسية 4

ثانيا – الميزانية 5

ثالثا – الظروف الاقتصادية 6

ألف – لمحة عامة 6

باء – الخدمات المالية 6

جيم – السياحة 8

دال – البناء 8

هاء – النقل والاتصالات 8

رابعا – الظروف الاجتماعية 9

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، منها مصادر خاصة بحكومة الإقليم، ومن معلومات أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد أحالت الدولة القائمة بالإدارة هذه المعلومات في 9 كانون الأول/ديسمبر 2020. ويمكن الاطّلاع على مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المتاحة في الرابط التالي: https://www.un.org/dppa/decolonization/ar/documents/workingpapers.

240221 290121 21-00867 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ألف – لمحة عامة 9

باء – العمالة 9

جيم – التعليم 10

دال – الصحة العامة 10

هاء – الجريمة والسلامة العامة 11

واو – حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بها 12

خامسا – البيئة 12

سادسا – المسائل العسكرية 13

سابعا – العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية 14

ثامنا – الوضع المستقبلي للإقليم 14

ألف – موقف حكومة الإقليم 14

باء – موقف الدولة القائمة بالإدارة 14

تاسعا – الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة 15

المرفق

خريطة برمودا 18

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: برمودا هي، على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ممثلة الدولة القائمة بالإدارة: الحاكمة رينا لالجي (منذ كانون الأول/ديسمبر 2020)

الجغرافيا: تقع برمودا في الجزء الغربي من المحيط الأطلسي، على بعد نحو 917 كيلومتراً شرق ساحل ولاية نورث كارولاينا بالولايات المتحدة الأمريكية. وتتألف من 8 جزر رئيسية و 130 جزيرة أصغر حجماً.

المساحة: 53,35 كيلومتراً مربعاً

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 370 450 كيلومتراً مربعاً

السكان: 054 64 نسمة (تموز/يوليه 2020)

العمر المتوقع عند الولادة: 82,8 سنة (الرجال: 79,8 سنة؛ النساء: 85,8 سنة (توقعات عام 2020))

التركيبة الإثنية: نحو 52 في المائة من السود و 31 في المائة من البيض و 17 في المائة من ذوي الأعراق المختلطة وأعراق أخرى (تعداد عام 2016)

اللغة: الإنكليزية

العاصمة: هاملتُن

رئيس حكومة الإقليم: رئيس الوزراء ديفيد بيرت (منذ تموز/يوليه 2017، أعيد انتخابه في تشرين الأول/أكتوبر 2020)

الأحزاب السياسية الرئيسية: حزب العمال التقدمي؛ تحالف برمودا الموحدة

الانتخابات: جرت آخر انتخابات في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020؛ الانتخابات المقبلة: مقرر إجراؤها بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2025

الهيئة التشريعية: تتألف من مجلسين هما مجلس الشيوخ الذي يضم 11 عضواً يعيّنهم الحاكم (3 أعضاء من اختيار الحاكم، و 5 أعضاء يقترحهم رئيس الوزراء، و 3 أعضاء يقترحهم زعيم المعارضة)، ومجلس النواب الذي يضم 36 عضواً يُنتخبون ضمن 36 دائرة انتخابية لولاية لا تزيد مدتها عن خمس سنوات.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 890 116 دولاراً (عام 2019)

الأنشطة الاقتصادية: الخدمات المالية والسياحة

الشركاء التجاريون الرئيسيون: الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية

معدل البطالة: 3,8 في المائة (تشرين الثاني/نوفمبر 2019)

الوحدة النقدية: دولار برمودا المربوط بدولار الولايات المتحدة بنسبة واحد إلى واحد

نبذة عن تاريخ برمودا: اكتشفها في عام 1505 الرحالة الإسباني خوان دي برموديث، وبحلول عام 1510 كانت تُسمّى "لا برمودا (La Bermuda)". وظلت غير مأهولة إلى أن استوطنها في عام 1609 مستعمرون بريطانيون تحطمت سفينتهم على إحدى شعابها المرجانية وهم في طريقهم إلى فرجينيا. وفي عام 1612، وسّع الملك جيمس الأول الميثاق الممنوح لشركة "Virginia Company" ليشمل برمودا. وبعد أن أُلغي ذلك الميثاق في عام 1684، أُلحق حكم هذه الجزر بالتاج البريطاني.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

1 - عُدل دستور برمودا الذي صدر في عام 1968 في خمس مناسبات، وكان آخر تنقيح في عام 2003. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، يمنح الدستور الإقليم حكما ذاتيا داخليا شبه كامل، يترك للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية الحد الأدنى من الضوابط الدستورية. والحاكم (والقائد الأعلى للقوات المسلحة)، الذي يعيّنه التاج البريطاني، هو المسؤول عن الدفاع والشؤون الخارجية والأمن الداخلي والشرطة. والحاكمة الحالية، رينا لالجي، هي أول امرأة تتقلد منصب حاكمة برمودا.

2 - ونظام الحكم في الإقليم برلماني يتألف من حاكم ونائب حاكم ومجلس وزراء وهيئة تشريعية مؤلفة من مجلسين. ويعيّن الحاكمُ في منصب رئيس الوزراء عضوَ مجلس النواب الذي يبدو الأقدر على كسب ثقة أغلبية أعضاء المجلس الستة والثلاثين، الذين يمثّل كلّ منهم دائرةً برلمانية. ويرأس رئيس الوزراء مجلسَ وزراء يضم رئيس الوزراء وستة وزراء على الأقل.

3 - ويستند القانون والنظام القانوني في برمودا إلى تطبيق القانون العام الإنكليزي، ومبادئ الإنصاف، وتشريعات المملكة المتحدة (السارية منذ عام 1612) التي مُدد نطاق انطباقها ليشمل برمودا، والقوانين التي سنّها برلمان برمودا. ويُعيَّن أعضاء هيئة القضاء بناء على مشورة كبير القضاة. وفي برمودا ثلاث محاكم هي: محكمة الصلح، والمحكمة العليا، ومحكمة الاستئناف. وينص قانون أقاليم ما وراء البحار البريطانية لعام 2002 على منح الجنسية البريطانية لمواطني تلك الأقاليم.

4 - ويجب ألاّ تقل سن الناخبين في الانتخابات العامة أو الاستفتاءات عن 18 سنة وأن يكونوا حاملين للجنسية البرمودية بحكم الميلاد أو بحكم وضعهم القانوني، أو غير حاملين للجنسية على أن يكونوا مسجَّلين في قائمة الناخبين منذ 1 أيار/مايو 1976. وقد أُجريت الانتخابات العامة في الإقليم لانتخاب 36 عضواً في مجلس النواب في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020، ففاز حزب العمال التقدمي الحاكم، حيث زاد عدد مقاعده من 25 إلى 30 بينما شهد حزب برمودا الموحدة تناقصاً في عدد مقاعده من 11 إلى 6. وانتُخبت ثماني نساء في مجلس النواب. ولا يزال ديفيد بيرت من حزب العمال التقدمي يشغل منصب رئيس الوزراء في فترة ولايته الثانية.

5 - وفي عام 1995، أُجري استفتاء على مسألة الاستقلال. ومن ضمن الناخبين المؤهلين للتصويت الذين شاركوا في الاقتراع، ونسبتهم 58,8 في المائة، وهو عدد صغير بمقاييس برمودا وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، صوّت 73,6 في المائة ضد الاستقلال. وكان حزب المعارضة آنذاك، وهو حزب العمال التقدمي، قد نظّم في أوساط مؤيدي الاستقلال حملة لمقاطعة الاستفتاء بحجة أن المسألة ينبغي حسمها في انتخابات عامة.

6 - وأفادت لجنة استقلال برمودا في تقريرها الصادر في عام 2005 بأن المسألة العرقية سمة حاضرة باستمرار في المشهد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لبرمودا على مر تاريخها. فالانقسامات العرقية تؤثر تأثيراً كبيراً في برمودا على صعيد تأييد الاستقلال أو معارضته، وكذلك تحديد الأسلوب الواجب اتّباعه للتحقق من رغبات السكان. وأراد حزب العمال التقدمي، الذي كان الحزب الحاكم في عام 2005، حسم مسألة الاستقلال في إطار انتخابات. وبحسب التقارير، ما زال حزب العمال التقدمي ملتزماً علناً باتّباع سياسة فك الارتباط بالمملكة المتحدة. وفي المقابل، كان حزب برمودا المتحدة، الذي أصبح تحالف برمودا

الموحدة، يؤيد إجراء استفتاء. وخلصت اللجنة إلى أنه يتعين على الحزبين السياسيين أن يتبادلا الرأي بشأن مزايا كلا النهجين.

7 - وذكر رئيس الوزراء، السيد بيرت، في مقابلة أجريت معه في 14 أيلول/سبتمبر 2017، أنه على الرغم من أن دستور حزبه ينص على تحقيق الاستقلال، فإن حكومة الإقليم لا تلتزم بالسعي إلى تحقيق الاستقلال في ذلك الوقت بقدر ما تلتزم بتنمية الاقتصاد والتصدي للتحديات الملحة داخل الإقليم. وفي مقابلة أُجريت مع رئيس الوزراء في حزيران/يونيه 2018، كرر الموقف المذكور أعلاه وذكر أن الاستقلال، وإن كان هدفاً وغاية لحزب العمال التقدمي في نهاية المطاف، ليس جزءاً من الولاية الحالية للحزب وأن برمودا لن تسعى إلى الاستقلال خلال فترة ولايته وذلك لإتاحة المجال لمعالجة قضايا أكثر أهمية.

8 - وأثناء الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التي عقدتها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في مدينة سانت جورج بغرينادا، في الفترة من 2 إلى 4 أيار/مايو 2019، ذكر نائب رئيس وزراء برمودا، والتر روبَن أنه على الرغم من أن الدولة القائمة بالإدارة حافظت على صلاحياتها في الشؤون الخارجية، في سياق احتمال خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي (المعروف باسم "Brexit")، كان على الإقليم تحمل مسؤولية أكبر عن علاقاته الخارجية مع الاتحاد الأوروبي وبلدان وأقاليم أخرى وأن احتمال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تسبَّب في دفع الإقليم إلى إنفاق موارد إضافية لضمان أن تكون علاقته بتلك البلدان آمنة ومستقرة. وذكر أيضاً أن حكومة برمودا الحالية تؤيد الاستقلال والسيادة الكاملة للإقليم، وأنه إذا ما سعى الإقليم في مرحلة ما في المستقبل إلى نيل السيادة الكاملة، فسيتّبع عملية صحيحة تتمثل في إشراك عامة الناس من خلال حملة شاملة لتوعيتهم بغية التأكد من إرادة الشعب في هذا الصدد، بمساعدة اللجنة الخاصة ومشورتها.

ثانيا - الميزانية

9 - تبدأ السنة المالية للإقليم في نيسان/أبريل. ووفقاً لبيان ميزانية السنة المالية 2021/2020 الخاصة بحكومة الإقليم، الذي قُدِّم في 21 شباط/فبراير 2020 عن السنة المالية 2020/2019، كان يُتوقع أن تبلغ الإيرادات 1,111 بليون دولار. وقُدرت مصروفات التشغيل العامة للحكومة لنفس السنة بمبلغ 940,2 مليون دولار. وكان من المتوقع أن تبلغ نفقات التجهيز المنقحة 66,1 مليون دولار. وكان من المتوقع أن تزيد تكاليف خدمة الديون بمقدار 2,7 مليون دولار عن التقدير البالغ 116,5 مليون دولار. وبناء عليه، فإن التقدير المنقح للعجز الكلي بلغ 14,6 مليون دولار. وبلغ إجمالي الدين عند نهاية السنة المالية 2020/2019 بعد خصم مدفوعات الصندوق الاحتياطي 2,658 بليون دولار.

10 - ومن المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية للسنة المالية 2021/2020 ما قدره 19,8 مليون دولار، استنادا إلى النفقات الجارية ونفقات التجهيز البالغة 1,14 بليون دولار وعائد من الإيرادات قدره 1,12 بليون دولار. وفي السنة المالية 2021/2020، أعادت وزارة المالية العمل باستراتيجية للميزنة الصفرية لتحقيق قدر أكبر من الانضباط في تخصيص الموارد المالية المحدودة بما يتماشى مع المبادرات والأهداف السياساتية العامة لحكومة الإقليم.

11 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، يُتوقع أن تكون للأثر الاقتصادي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19) آثار تراكمية وخيمة على ميزانية السنة المالية 2021/2020، ويُتوقع أن يؤدي انخفاض إيرادات المالية العامة مع زيادة الإنفاق العام إلى زيادة كبيرة في عجز الميزانية المتوقع البالغ 19,8 مليون دولار.

12 - وفي 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ذكر وزير المالية أن النفقات المتصلة بجائحة كوفيد-19 غير المدرجة في ميزانية السنة المالية 2021/2020 تقدر بمبلغ 125,2 مليون دولار؛ وأنه يُتوقع أيضاً أن يكون للجائحة تأثيرٌ كبير على إيرادات الحكومة؛ وأن الوزارة نقَّحت تقدير الإيرادات للسنة المالية 2021/2020 من 1,122 بليون دولار إلى 914,1 مليون دولار، أي بانخفاض قدره 208 ملايين دولار أو 18,5 في المائة.

ثالثا - الظروف الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

13 - يقوم اقتصاد برمودا أساساً على تقديم الخدمات المالية إلى المؤسسات التجارية الدولية وعلى السياحة. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن القطاع الصناعي للإقليم صغير الحجم والزراعة محدودة لأن نسبة الأراضي الصالحة للزراعة لا تتجاوز 20 في المائة. ووفقاً لبيانات مقدمة من حكومة الإقليم، تشاركت قطاعات الزراعة والحراجة وصيد الأسماك ما نسبته 0,2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في عام 2019.

14 - وكما هو موضّح في بيان ميزانية السنة المالية 2021/2020، قدرت حكومة الإقليم أن ناتجها المحلي الإجمالي زاد بنسبة تتراوح بين 1 و 2 في المائة في عام 2019، عقب تحقيق نمو نسبته 0,1 في المائة في عام 2018. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2020، وفي ضوء جائحة كوفيد-19، خفضت حكومة الإقليم توقعاتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 إلى نسبة تتراوح بين -7 و -9 في المائة، وهو ما يُعزى أساساً إلى الانكماش المتوقع في النمو العالمي؛ والأثر السلبي للجائحة على الأعمال التجارية الدولية والسياحة وأوضاع الأسواق المالية؛ وأثر سياسات التباعد البدني.

15 - وأنشأ وزير المالية لجنة استشارية اقتصادية معنية بجائحة كوفيد-19 لتقديم نظرة متعمقة ومشورة الخبراء بشأن سبل حماية الوظائف وتحفيز النشاط الاقتصادي خلال الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

باء - الخدمات المالية

16 - برمودا هي أحد المراكز الدولية الرائدة في الأنشطة المالية والأعمال التجارية في العالم؛ ويشكل ذلك القطاع حوالي 28 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للإقليم. وبرمودا أيضاً هي أحد الأقاليم الكبرى على الصعيد العالمي في مجال أنشطة التأمين وإعادة التأمين الواسعة النطاق.

17 - وتتولى تنظيمَ قطاع الخدمات المالية هيئةٌ ناظمة متكاملة هي هيئة النقد في برمودا المخوّلة سلطة تحصيل الغرامات المدنية. ولا يوجد مصرف مركزي في الإقليم. وتتولى إدارة ربط العملة بدولار الولايات المتحدة مصارف تجارية تلبي العرض والطلب على أساس معدل واحد إلى واحد. والمصارف، لا هيئة النقد في برمودا، هي التي تملك احتياطيات البلد من النقد الأجنبي.

18 - ووفقاً لبيان ميزانية السنة المالية 2021/2020، سُجلت 846 شركة وشراكة دولية جديدة في عام 2019، مقارنة بحوالي 830 شركة وشراكة سُجلت في عام 2018.

19 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لم تكن برمودا قط إقليماً تطبّق فيه قوانين السرّية المصرفية، وهي تحتفظ بسجل للمالكين المستفيدين من القطاع الخاص منذ أربعينات القرن الماضي. ويتضمن السجل الحالي تفاصيل عن المالكين النهائيين للكيانات المؤسسية الخاصة العاملة في برمودا. وهو سجل مركزي تديره هيئة عامة، ويجري تحديثه باستخدام نظام آلي نشط نظراً لتغير الملكية على مر الزمن. وبموجب التشريعات التنظيمية، توجد أحكام خاصة بالمؤسسات المالية تتعلق بمالكي غالبية أسهم الشركات تتطلب موافقة هيئة النقد على هؤلاء الأشخاص.

20 - ومنذ ما يزيد على 70 عاماً، تُلزِم برمودا الأشخاص الراغبين في تأسيس شركة في الإقليم بتوفير معلومات عن المالك المستفيد النهائي. وتتولى هيئة النقد حالياً التحري عن هؤلاء الأشخاص (بشرط أن يمتلكوا حصة مسيطرة دنيا نسبتها 10 في المائة). ويخضع نقل الأسهم إلى غير البرموديين أيضاً لتحريات من قبل هيئة النقد. وتحتفظ الهيئة بكل المعلومات المتعلقة بالمستفيد النهائي التي تقدَّم لها في إطار عملية التحري.

21 - وتتبادل الحكومة المعلومات مع السلطات المختصة في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، اللتين أبرمت معهما اتفاقات دولية. وفي نيسان/أبريل 2016، أبرمت برمودا اتفاقاً ثنائياً مع المملكة المتحدة بشأن تبادل المعلومات المتصلة بالملكية النفعية، يتيح للسلطات المكلفة بإنفاذ القانون الاطلاع في أوانه على المعلومات المتصلة بالملكية النفعية للشركات والكيانات القانونية المسجَّلة في الأقاليم المعنية.

22 - وفي أيار/مايو 2018، أقرّ برلمان المملكة المتحدة قانون الجزاءات ومكافحة غسيل الأموال الذي يُلزِم وزير الخارجية بأن يوفّر كل أشكال المساعدة المعقولة لحكومات أقاليم ما وراء البحار لتمكين كل واحدة منها من إنشاء سجل للملكية النفعية للشركات المسجَّلة في إقليمها وإتاحته لعامة الناس، وبأن يُعدّ، في موعد أقصاه 31 كانون الأول/ديسمبر 2020، مشروع مرسوم ملكي يُلزِم جميع أقاليم ما وراء البحار بأن تستحدث هذا السجل إن لم تكن فعلت ذلك من قبل. وقد مُدّد الموعد النهائي منذ ذلك الحين إلى عام 2023. وفي 15 تموز/يوليه 2020، رحبت حكومة المملكة المتحدة بالبيانات التي أدلت بها ثمانية من أقاليم ما وراء البحار، بما فيها برمودا، وأعلنت فيها التزاماتها بزيادة الشفافية في الخدمات المالية بإعلان أنها ستنشئ سجلات للملكية النفعية للشركات يمكن للجمهور الاطلاع عليها.

23 - وفي أيلول/سبتمبر 2013، انضمت برمودا إلى الاتفاقية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من أجل تيسير التعاون بين الولايات القضائية في فرض الضرائب وجمعها، وخاصة من أجل مكافحة تجنب الضرائب والتهرب من دفعها. وبدأ سريان الاتفاقية في 1 آذار/مارس 2014. وقد وُسّع نطاق تصديق المملكة المتحدة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ليشمل برمودا في 4 حزيران/يونيه 2018.

جيم - السياحة

24 - تشير الإحصاءات الحكومية إلى أن 242 808 مسافراً زاروا برمودا في عام 2019 (بزيادة تبلغ 559 37 مسافراً أو 4,9 في المائة عن عام 2018)، وصل 66 في المائة منهم على متن سفن سياحية (561 535 زائراً). وذكرت حكومة الإقليم أن عام 2019 هو العام الثالث على التوالي الذي يسجل فيه أكبر عدد لمجموع الزائرين القادمين. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، بلغت مجموع الإنفاق التقديري للزائرين 518,5 مليون دولار، بزيادة عن مبلغ 505,3 ملايين دولار المسجل في عام 2018. إلا أنه وفقا للدولة القائمة بالإدارة، تراجعت المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للإقليم في عام 2019 إلى 379 مليون دولار، بانخفاض قدره 1,8 في المائة عن عام 2018. ومثّلت الوظائف المتصلة بالسياحة في برمودا، وعددها 734 3 وظيفة، ما نسبته 11 في المائة من مجموع الوظائف في الإقليم في عام 2019، مسجّلة انخفاضاً طفيفاً عن عام 2018 عندما بلغ عددها 762 3 وظيفة.

25 - وتشير الإحصاءات الرسمية لحكومة الإقليم إلى أن عدد الزوار الذين قَدِموا إلى برمودا في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2020، بلغ 744 39 زائراً، من بينهم نحو 457 6 زائراً وصلوا على متن سفن سياحية. وفي الربعين الثاني والثالث، لم يصل إلى الإقليم زوار على متن سفن سياحية. ويعزى هذا الانخفاض الكبير إلى الإجراء الذي قامت به حكومة الإقليم للحد من انتشار جائحة كوفيد-19، بإغلاق الحدود في الفترة من أواخر آذار/مارس إلى تموز/يوليه 2020.

دال - البناء

26 - وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، انخفضت القيمة الإجمالية لمشاريع البناء الجديدة التي بدأت في عام 2019 بنسبة 9,7 في المائة، من 105,3 مليون دولار إلى 95,1 مليون دولار. أما القيمة المقدَّرة لأشغال البناء المنفذة في عام 2019 فقد ارتفعت لتصبح 241,2 مليون دولار، وقد تُعزى غالبية هذه الزيادة إلى الأعمال المنجزة في الفنادق ودور الضيافة على مدار السنة. وساهمت أيضاً الأشغال المتعلقة بالطرق والجسور والمطار في الناتج الإجمالي للبناء.

هاء - النقل والاتصالات

27 - يبلغ طول شبكة الطرق العامة المعبدة في برمودا حوالي 200 كيلومتر، ويبلغ طول شبكة الطرق الخاصة 400 كيلومتر، ومن ثم فإن حركة المرور على الطرق العمومية كثيفة، إذ بلغت حوالي 79 مركبة لكل كيلومتر في عام 2016. وأدت القيود المفروضة على تملك السيارات بواقع سيارة واحدة لكل أسرة معيشية، مقرونة بسياسة لا تجيز تأجير السيارات، إلى تطوير نظام للنقل العام مكون من الحافلات والعبّارات. وفي عام 2016، عدّلت برمودا تشريعاتها (قانون المركبات لعام 1951) للسماح لأول مرة باستئجار السيارات الصغيرة. وفي 20 نيسان/أبريل 2017، دخل نظام المركبات (السيارات الصغيرة) لعام 2017 حيز النفاذ. وفي عام 2019، بلغ مجموع المركبات المسجَّلة 647 49 مركبة، مقارنة بـ 087 49 في العام السابق، وهو ما يمثّل زيادة للعام الرابع على التوالي.

28 - وتُسيَّر رحلات جوية تجارية منتظمة تربط برمودا بعدد من الوجهات في الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة. ولبرمودا وكالاتها الخاصة في مجال تنظيم الملاحة الجوية والبحرية، تدير سجلاتِها هيئةُ الطيران المدني وهيئة الشحن والشؤون البحرية في برمودا.

29 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، توجد أربعة كبلات بحرية دولية تربط برمودا بالبر الرئيسي لأمريكا الشمالية. وتتاح لحوالي 98 في المائة من الأشخاص في برمودا إمكانية الارتباط بشبكة الإنترنت. وبلغ عدد المشتركين في خدمات الهاتف 970 21 مشتركاً في السنة المالية 2020/2019، أي أنه انخفض مقارنة بالفترة 2017/2016 حين كان العدد 810 32 مشتركين. ولدى برمودا ثماني محطات إذاعية، ومحطتان للبث التلفزيوني، وثلاثة جهات تقدم الخدمات التلفزيونية بالاشتراك، وجهتان تقدمان خدمات الهاتف المحمول، وصحيفة يومية واحدة.

رابعا - الظروف الاجتماعية

ألف - لمحة عامة

30 - وفقاً لبيان ميزانية السنة المالية 2021/2020، ستخصَّص لوزارة التعليم ميزانية قدرها 137,6 مليون دولار، أي ما يعادل 12 في المائة من إجمالي الإنفاق الحكومي المقدَّر للسنة المالية 2021/2020. وبالإضافة إلى ذلك، ستتلقى وزارة العمل والشؤون المجتمعية والرياضة ميزانية تقدر بمبلغ 18,7 مليون دولار، يخصَّص مبلغ 4,3 ملايين دولار منها لتنمية القوى العاملة.

باء - العمالة

31 - ارتفع العدد الكليّ للوظائف في برمودا بنسبة 1,5 في المائة، من 855 33 في عام 2018 إلى 378 34 في عام 2019، بما يمثل أعلى زيادة على أساس سنوي منذ عام 2006. وزاد عدد شاغلي الوظائف البرموديين بنسبة 1 في المائة، من 615 23 في عام 2018 إلى 841 23 في عام 2019 ولكن انخفض بنسبة 1 في المائة في التوزيع النسبي بين البرموديين وغير البرموديين. وبلغ معدل البطالة 3,8 في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وهو نفس المستوى المسجل في العام السابق. وكان معدل البطالة بين البرموديين أعلى قليلا، حيث بلغ 4,4 في المائة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، في حين بلغ في الفترة نفسها 1,6 في المائة بين غير البرموديين، بمن فيهم حملة الشهادات من المقيمين الدائمين وأزواج البرموديين من غير البرموديين وغير البرموديين الآخرين. وبلغ متوسط الدخل الإجمالي السنوي لشاغلي الوظائف 557 62 دولاراً في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، بانخفاض عن أيار/مايو 2019 الذي بلغ فيه 234 64 دولاراً. وبلغ متوسط دخل شاغلي الوظائف البرموديين 130 61 دولاراً، في حين كان متوسط الدخل أعلى لغير البرموديين، بمن فيهم حملة الشهادات من المقيمين الدائمين وأزواج البرموديين من غير البرموديين وغير البرموديين الآخرين، حيث بلغ 750 67 دولاراً.

32 - وبوابة العمالة البرمودية، وهي قاعدة بيانات وطنية على الإنترنت تديرها إدارة تنمية القوى العاملة منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2013، متاحة للبرموديين الذين يبحثون عن عمل، ويتمثل الغرض الرئيسي منها في تجميع فرص العمل المتاحة في برمودا في موقع مركزي واحد، بما يساعد على الربط بين العمال وأصحاب العمل وإتاحة مزيد من فرص العمل للبرموديين المؤهلين، والتقليل من الحاجة إلى تقديم طلبات الحصول على تصاريح العمل في نهاية المطاف.

33 - وكانت لبرمودا منذ عام 1968 لجنة مخصصة لإصلاح القوانين، أنشأها وزير الداخلية آنذاك وكلفت بمراجعة الإطار التشريعي للعمل وتحديثه وتحسينه. وقد اختتمت اللجنة عملها بشأن توحيد قوانين

العمل والتعديلات المُدخلة على قانون العمل لعام 2000 في عام 2018. وتشمل تشريعات العمل الحديثة الأخرى قانون العمل (لجنة الأجور) لعام 2019، الذي أصبح ساري المفعول في تشرين الأول/أكتوبر 2019 بهدف تعزيز العمل على استحداث حد أدنى للأجور. وبالإضافة إلى ذلك، دخل قانون العمل المعدَّل (تمديد إجازة الأمومة وإجازة الأبوة) لعام 2019 حيز التنفيذ في كانون الثاني/يناير 2020، ومدِّدت بموجبه إجازة الأمومة واستُحدثت إجازة الأبوة.

جيم - التعليم

34 - يشير بيان ميزانية السنة المالية 2021/2020 إلى أن نحو 137,6 مليون دولار (بزيادة قدرها 000 512 دولار عن 2019) ستُخصص لوزارة التعليم، عن تلك السنة المالية. والتعليم في برمودا إلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 سنوات و 16 سنة، وهو مجاني في المدارس الحكومية لجميع الأطفال حتى سن 19. ويضم نظام التعليم العام للبلد 10 مؤسسات للتعليم ما قبل المدرسي، و 18 مدرسة ابتدائية، و 5 مدارس إعدادية، ومدرسة لذوي الاحتياجات الخاصة، ومدرستين ثانويتين، ومدرستان بديلتان بلغ مجموع الطلاب فيها، وفقاً للدولة القائمة بالإدارة، 630 4 طالباً وطالبة في أيلول/سبتمبر 2019. ويوجد عدد من المدارس الخاصة، منها ست مدارس للتعليم الابتدائي المبكر، توفر التعليم لقرابة 40 في المائة من الطلاب ممن هم في سن التعليم الإلزامي. وتلك المؤسسات لا تحصل على تمويل حكومي. وبلغ مجموع عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس في عام 2019، بما في ذلك المدارس العامة والخاصة وكلية برمودا، 361 9 طالباً وطالبة.

35 - ويستفيد الطلاب القادمون من أقاليم ما وراء البحار من فئة رسوم التعليم المخصصة للطلاب المحليين في الجامعات البريطانية، شريطة أن يكونوا قد عاشوا في إقليم بريطاني من الأقاليم الواقعة ما وراء البحار، أو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أو سويسرا، طوال السنوات الثلاث السابقة للسنة الدراسية الأولى من فترة دراستهم. وإضافة إلى ذلك، تُتاح لأولئك الطلاب إمكانية الحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي لمتابعة تعليمهم العالي أو المهني.

دال - الصحة العامة

36 - وفقاً لبيان ميزانية السنة المالية 2021/2020، بلغت الميزانية المخصصة لوزارة الصحة 243,3 مليون دولار (نسبة 21,3 في المائة من إجمالي الإنفاق المقدَّر)، وهو ما يمثل زيادة قدرها 1,9 مليون دولار عن ميزانيتها للسنة المالية 2020/2019. واستأثرت وزارة الصحة بأكبر حصة في ميزانية الحكومية للسنة المالية 2021/2020. وإضافة إلى سنّ الأنظمة، تقدم الوزارة توجيهات سياساتية لقطاع الصحة. وتوفر أيضاً خدمات في مجال الصحة العامة، وخدمات للمسنين وللأشخاص ذوي الإعاقة، ومستشفى لرعاية الإصابات الحادة، ومستشفى للأمراض النفسية، وخطط تأمين صحي معقولة التكلفة، وهيئات تنظيمية للأخصائيين الصحيين وللتأمين الصحي. ويدير الإقليم حالياً نظاماً مختلطاً لتمويل الرعاية الصحية يتألف من تمويل حكومي مباشر ومن خدمات التأمين الصحي الاجتماعي، مدعوماً بإعانات حكومية. وقُدمت مبادرة لإصلاح التمويل الصحي بقيادة وزارة الصحة في عام 2018 بهدف تحقيق تغطية شاملة للخدمات الصحية الأساسية من خلال نظام واحد للدفع. وعُقدت مشاورات عامة في النصف الثاني من عام 2019.

37 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تعد برمودا ثالث أغلى نظام صحي في العالم، بينما تحتل المرتبة الثالثة عشرة في متوسط العمر المتوقع. وتستهلك التكاليف الصحية نسبة 11,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويعاني ثلاثة أرباع السكان من زيادة الوزن أو السمنة وتعاني نسبة 12 في المائة من البالغين من داء السكري.

38 - والسكان في برمودا أقرب إلى سن الشيخوخة ومعدل الخصوبة منخفض. ووفقا للبيانات المقدمة من الدولة القائمة بالإدارة، تشير التوقعات السكانية لعام 2019 إلى أن 19,6 في المائة من السكان كانوا في سن 65 سنة أو أكثر في عام 2019، مقارنة بنسبة 17 في المائة في عام 2016. وفي عام 2016، بلغ إجمالي معدل الخصوبة 1,5 ولادة لكل امرأة، وهو دون مستوى الإحلال البالغ 2,1 ولادة لكل امرأة. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، قُدر العمر المتوقع عند الولادة في الإقليم في عام 2020 بـ 82,8 سنة، حيث بلغ العمر المتوقع للرجال 79,8 سنة و 85,8 سنة للنساء. وتفيد التقارير بأن متوسط العمر المتوقع أكبر بأربع سنوات لدى البيض منه لدى بقية السكان.

39 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، ما برحت حكومة المملكة المتحدة تدعم أقاليم ما وراء البحار طوال جائحة كوفيد-19. وتضمَّن الدعم تمويل وتوريد مجموعات الاختبار، والمستهلكات المختبرية، والمعدات الطبية واللوازم الطبية، وتقديم الدراية في مجال الصحة العامة. وإضافةً إلى ذلك، التزمت حكومة المملكة المتحدة بتزويد أقاليم ما وراء البحار بحصة من تطعيمات كوفيد-19 التي تشتريها. وتفيد الدولة القائمة بالإدارة بأن الدعم المقدم منها يتماشى مع التزامها الدائم تجاه شعوب أقاليمها الواقعة وراء البحار.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

40 - تتولى وزارة الأمن الوطني المسؤوليات الإدارية عن كتيبة برمودا الملكية، وعن دائرة شرطة برمودا، ودائرة برمودا للإطفاء والإنقاذ، ومراقبة الحدود، والإدارة الوطنية لمكافحة المخدرات. وتسعى الوزارة إلى كفالة عمل الوكالات والإدارات الخاضعة لسلطتها يداً في يد من أجل تعزيز جميع جوانب السلامة في برمودا.

41 - وتظل دائرة شرطة برمودا ملتزمة بضمان الأمن العام من خلال الإنفاذ الصارم للقوانين وإشراك المجتمعات المحلية وإجراء تحقيقات دقيقة تساعد على إصدار قرارات بالإدانة. وتواصل الدائرة التركيز على خمس أوليات عملياتية في مجال خدمات الشرطة، هي: (أ) تعزيز ثقة الجمهور؛ (ب) وتوفير خدمات شرطة متقدمة وظاهرة للعيان؛ (ج) والاستجابة بسرعة لحالات الطوارئ؛ (د) وإجراء التحقيقات في أوانها مع التركيز على النوعية؛ (هـ) وحماية الأشخاص الضعفاء. وتواصل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالعصابات توفير برامج تهدف إلى الوقوف في وجه الجرائم المتصلة بهذه العصابات ووضع حد لها.

42 - وفي عام 2020، كانت السفينتان HMS *Medway* و RFA *Argus* متمركزتين في منطقة البحر الكاريبي في إطار مهام دوريات البحرية الملكية في شمال المحيط الأطلسي، من أجل كفالة الإبقاء على وجود بحري للمملكة المتحدة على مدار السنة من أجل الاستعداد لمواجهة خطر الأعاصير والكوارث الأخرى والتصدي لها، وتوفير المساعدة الإنسانية، والإغاثة في حالات الكوارث، والدعم للاتصالات في حالات الأزمات في المنطقة. وأشارت حكومة المملكة المتحدة إلى التزامها بتقديم المساعدة لأقاليم ما وراء البحار من أجل مواجهة العواصف الكبرى والكوارث الأخرى في المستقبل.

43 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، بعد أن ضرب برمودا إعصارُ بولات في أيلول/سبتمبر 2020، عملت كتيبة برمودا الملكية وخدمات الطوارئ معاً تحت إشراف وزارة الأمن الوطني لضمان تبادل المعلومات بشكل دقيق وفي الوقت المناسب واستئناف تقديم الخدمات العادية.

واو - حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بها

44 - تسري في برمودا أحكام الصكوك الأساسية الدولية والأوروبية لحقوق الإنسان، بما فيها الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ واتفاقية حقوق الطفل؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ومدّدت المملكة المتحدة رسمياً التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ليشمل برمودا في آذار/مارس 2017، مع تسجيل تحفظين يتعلقان بالمادتين 1 و 15 (4) من الاتفاقية. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، سُحب التحفظ الأول عقب انتهاء العمل بالتجنيد الإلزامي بموجب قانون الدفاع المعدَّل في تموز/يوليه 2018. أما التحفظ الثاني فراعى الأحكام الدستورية والأحكام المتعلقة بالهجرة التي ينجم عنها تمييز ضد المرأة البرمودية المتزوجة من رجل غير برمودي، لأن الرجل غير البرمودي المتزوج من امرأة برمودية لديه حقوق أقل مما لدى المرأة غير البرمودية المتزوجة من رجل برمودي.

45 - وقد تأسست لجنة حقوق الإنسان في برمودا في عام 1982 لتنفيذ قانون حقوق الإنسان لعام 1981. ووفقاً لما ذكرته حكومة الإقليم، تتعلق الجوانب الرئيسية الثلاثة لعمل اللجنة بتوفير وسائل فعالة ومتاحة في الوقت المناسب للبت في الشكاوى الفردية المتعلقة بحقوق الإنسان والتحرش الجنسي والإعاقة، وبتعزيز المعارف المتعلقة بحقوق الإنسان في برمودا وتشجيع الأفراد على انتهاج مبادئ المساواة، والمساعدة على تذليل العقبات التي تحول دون تحقيق المساواة في العمالة والحصول على الخدمات.

46 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، قدمت حكومة برمودا إخطارا للطعن أمام اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص في الأحكام الصادرة في عام 2018 عن المحكمة العليا في برمودا ومحكمة الاستئناف، التي خلصت إلى أن أحكام قانون المعاشرة في برمودا لعام 2018 غير دستورية من حيث قصرها الزواج على الأزواج من جنس مقابل. ويتوقع أن يستمع المجلس الملكي الخاص إلى الطعن المقدم من الحكومة في شباط/فبراير 2021.

خامسا - البيئة

47 - وزارة البيئة والموارد الطبيعية هي المسؤولة عن دعم قطاعي الزراعة وصيد الأسماك المحليين، والتراث البحري، ومكافحة التلوث، وإدارة مسألة الحقوق في المياه، وإدارة المحميات الطبيعية البرية، والمحافظة على الأنواع المهددة بالانقراض، والرقابة على الحيوانات الأليفة، ومكافحة الآفات الغازية، وتشغيل معرض الأحياء المائية والمتحف وحديقة الحيوان في برمودا.

48 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، منحت وزارة الداخلية الأولوية لتطوير وتوسيع نطاق لجنة بحر سارغاسو، المنشأة عملا بإعلان هاملتُن المتعلق بالتعاون على المحافظة على بحر سارغاسو،

وذلك لتحسين إدارة كامل بحر سارغاسو الذي اعترف به إعلان هاملتُن بوصفه نظاماً إيكولوجياً محيطياً مفتوحاً ومهماً. وفي أيلول/سبتمبر 2020، وافق مجلس وزراء برمودا على تعيين ثلاثة خبراء دوليين في لجنة بحر سارغاسو.

49 - وتواصل برمودا جهودها الرامية إلى ضمان الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك لديها، وتحسين أمنها الغذائي. ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، تشير الملاحظات الواردة من صيادي الأسماك والمسؤولين الحكوميين إلى أن الأسماك تتجمع للتفريخ في وقت أبكر من السنة، وذلك على الأرجح لارتفاع درجات حرارة المياه.

50 - وتنتج شركة خاصة واحدة تعتمد حصراً على الوقود الأحفوري في توليد الكهرباء حوالي 98 في المائة من الطاقة الكهربائية في الإقليم. وتوفر النسبةَ المتبقية والبالغة 2 في المائة محطةُ خليج تاينز التي تحوِّل النفايات إلى طاقة، وهي محطة تملكها وتشغلها وزارة الأشغال العامة.

51 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، أدت التعديلات التي أُدخلت في كانون الأول/ديسمبر 2017 على قانون المتنزهات الوطنية في برمودا لعام 1986 إلى إنشاء 16 محمية جديدة (90 فداناً) في نظام المتنزهات الوطنية. وبعد إعادة تصنيف سبعة متنزهات قائمة كمحميات طبيعية، بلغ العدد الإجمالي للمحميات في إطار نظام المتنزهات الوطنية 112 محمية (بمساحة إجمالية قدرها 129 1 فداناً).

سادسا - المسائل العسكرية

52 - تحتفظ برمودا بكتيبة دفاع تضم حوالي 320 جندياً، وتدعى كتيبة برمودا الملكية، وتضم 39 جندياً متفرغاً، بينما يعمل العدد المتبقي من الأفراد بدوام جزئي كأفراد احتياطيين. وتنقسم الكتيبة إلى سريتيْ عمليات تضم كل واحدة منهما حوالي 100 جندي، وتتلقى الدعم من سرية للوجستيات وجناح للتدريب. وكانت الكتيبة تتألف من أفراد مجنَّدين ومتطوعين حتى أُنهي العمل بنظام التجنيد الإجباري في عام 2015. وبموجب قانون تعديل شؤون الدفاع، الذي أصبح ساري المفعول في 1 تموز/يوليه 2018، فإن التجنيد الطوعي هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن بواسطتها تجنيد الرجال أو النساء في الكتيبة. وقد أجرت الكتيبة استعراضاً استراتيجياً في النصف الأول من عام 2018 جرى تحديثه في عام 2020 بتنقيح القوام المستهدف إلى 420 فردا. ويتمثل هدفاها الرئيسيان في حماية القوة وتوفير المساعدة الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث.

53 - وتتعاون الكتيبة بانتظام مع حكومات وجيوش أجنبية تشمل حكومات وجيوش جامايكا وكندا والولايات المتحدة، وتساعد في عمليات الإغاثة في حالات الكوارث في الأقاليم الأخرى التي تديرها المملكة المتحدة. وفي عام 2020، شهدت الكتيبة أطول فترة عملياتية لها وهي 175 يوما وذلك بسبب الاستجابة لجائحة كوفيد-19.

54 - وفي شباط/فبراير 2020، تم تشكيل قوة خفر السواحل التابعة لكتيبة برمودا الملكية من خلال دمج الوحدة البحرية التابعة لدائرة شرطة برمودا وقوة القوارب التابعة لكتيبة برمودا الملكية. وتتمثل مسؤولياتها في تسيير الدوريات في المنطقة البحرية الداخلية وخفارتها تمشيا مع قانون تعديل الدفاع (وحدة خفر السواحل) لعام 2018.

سابعا - العلاقات مع المنظمات الدولية والجهات الشريكة الدولية

55 - برمودا عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي الجماعة الكاريبية، والسوق الكاريبية المشتركة؛ وهي عضو في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في منطقة البحر الكاريبي، التي أُنشئت لمكافحة غسل الأموال. ووكالةُ المعلومات الاستخبارية المالية في برمودا عضو في مجموعة إيغمونت لوحدات الاستخبارات المالية؛ والهيئةُ النقدية لبرمودا عضو في الهيئات المالية التنظيمية الإقليمية والدولية، بما في ذلك الرابطة الدولية لمشرفي التأمين، والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، وفريق مشرفي المراكز المالية الدولية. وتضطلع برمودا أيضاً بدور رئيسي في المنتدى العالمي المعني بالشفافية الضريبية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بوصفها عضواً في فريق استعراض الأقران التابع للمنتدى. وإضافة إلى ذلك، تشارك برمودا في مؤسسة حفظ السلاحف البحرية، وفي الحوار بين منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة بشأن التعاون في مجال الأمن، وفي الاتحاد الدولي لنقابات العمال، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، واللجنة الأولمبية الدولية.

ثامنا - الوضع المستقبلي للإقليم

ألف - موقف حكومة الإقليم

56 - ترد المعلومات المتعلقة بالتطورات التي طرأت على الوضع المستقبلي لبرمودا في الفرع الأول أعلاه.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

57 - نتيجة لجائحة كوفيد-19، عُقد الاجتماع الثامن للمجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار إلكترونياً في الفترة من 23 إلى 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عندما استضافت الدولة القائمة بالإدارة ممثلي حكومات أقاليمها الواقعة وراء البحار. وأجرى المشاركون، بحضور رئيس وزراء المملكة المتحدة، مناقشات شملت مجموعة واسعة من المواضيع من قبيل القضايا الاقتصادية، والاستجابة لجائحة كوفيد-19 والتعافي منها، وحماية الفئات الضعيفة، والمسائل البيئية. ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، فإن البيان الذي أدلى به أمير ويلز في الاجتماع، قبيل المناقشات بشأن البيئة والدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستستضيفها المملكة المتحدة في عام 2021، أظهر الأهمية التي توليها المملكة المتحدة لعلاقتها بأقاليم ما وراء البحار واعترافها بالمساهمة الكبيرة لهذه الأقاليم في تنوعها البيولوجي.

58 - وفي البيان المعتمد في الاجتماع الثامن للمجلس الوزاري المشترك، أعلن كل من حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأكدوا من جديد أهمية تعزيز حق هذه الشعوب في تقرير المصير، وهو مسؤولية جماعية تقع على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها.

59 - وأعرب كل من حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار عن الالتزام باستكشاف السبل التي تتيح لأقاليم ما وراء البحار الحفاظ على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات السيادية العدائية. وأُعلن

أيضا أنه بالنسبة للأقاليم التي تضم سكانا مقيمين بشكل دائم يرغبون في شطب الإقليم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ستواصل المملكة المتحدة دعم طلباتها المتعلقة بذلك.

60 - وفي الجلسة الثالثة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، التي عقدت في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أثناء الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة حكومة بلده بأقاليمها الواقعة وراء البحار علاقة حديثة قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في أن يختار أن يظل بريطانيا.

61 - وذكر أن مسؤولية حكومة بلده هي كفالة الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها، وأنه يُتوقَّع من حكومات الأقاليم الوفاء بالمعايير الرفيعة نفسها التي تلتزم بها حكومة المملكة المتحدة من أجل الحفاظ على سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والنزاهة في الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة تتسم بالكفاءة، وبناء مجتمعات قوية وناجحة. وأوضح أن حكومة بلده ملتزمة بإشراك جميع أقاليم ما وراء البحار في المفاوضات بشأن علاقتها المستقبلية مع الاتحاد الأوروبي، من أجل ضمان أن أولوياتها تؤخذ في الاعتبار في كل مرحلة من مراحل العملية.

62 - وأضاف أنه في حين ستضطلع المملكة المتحدة بجميع مسؤوليات الدولة ذات السيادة، فإن حكومة المملكة المتحدة وحكومات أقاليمها الواقعة وراء البحار متفقة على أن أقاليم ما وراء البحار تتمتع بالحكم الذاتي الداخلي، مع عدم الإخلال بشرط واحد هو أن تحتفظ المملكة المتحدة بالصلاحيات التي تمكنها من الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وأفاد أيضاً بأن المجلس الوزاري المشترك يجتمع سنويا لرصد الأولويات الجماعية والدفع بها قدما.

تاسعا - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

63 - في 10 كانون الأول/ديسمبر 2020، اتخذت الجمعية العامة القرار 109/75 من دون تصويت، بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لعام 2020 (A/75/23) والتوصية اللاحقة الصادرة عن اللجنة الرابعة. وفي ذلك القرار، قررت الجمعية العامة ما يلي:

(أ) أعادت تأكيد حق شعب برمودا غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضاً تأكيد أنه لا بديل، في عملية إنهاء استعمار برمودا، عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب برمودا هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع، والإعلان، وقرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، وأهابت بالدولة القائمة بالإدارة، في هذا الصدد، إلى أن تقوم، بالتعاون مع حكومة الإقليم ومع الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي، المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى المتخذة في هذا الصدد؛

(د) أكدت أهمية تقرير لجنة اســـتقلال برمودا لعام 2005 الذي يقدم دراســـة وافية للحقائق المحيطة بالاستقلال، وما زالت تأسف لأنه لم يجر حتى الآن تنفيذ الخطط الرامية إلى عقد اجتماعات عامة وعرض ورقة خضــراء على مجلس النواب تليها ورقة بيضــاء تحدِّد الاقتراحات في مجال الســياســة العامة المتعلقة باستقلال برمودا؛

(هـ) أكدت الحاجة إلى مواصـــلة تعزيز الحكم الرشـــيد والشـــفافية والمســـاءلة في الحكومة، بما يعود بالفائدة على الإقليم؛

(و) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تســاعد الإقليم بتيســير الأعمال التي يضــطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة للتوعية التثقيفية للجمهور، بما يتســـق مع المادة 73 *(ب)* من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية إلى أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛

(ز) رحبت بمشــاركة الإقليم مشــاركة نشــطة في أعمال اللجنة الاقتصــادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛

(ح) أكدت أنه ينبغي للإقليم أن يواصــل المشــاركة في أنشــطة اللجنة الخاصــة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية، من أجل تزويد اللجنة بمعلومات حديثة عن عملية إنهاء الاستعمار؛

(ط) أكدت أيضــاً أهمية أن تكون اللجنة الخاصــة على علم بآراء شــعب برمودا ورغباته، وأن تعزِّز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين برمودا والدولة القائمة بالإدارة؛

(ي) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشـــارك في أعمال اللجنة الخاصـــة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملا من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 *(هـ)* من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصـــة بتنفيذ أحكام المادة 73 *(ب)* من الميثاق في ما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في برمودا، وشجعت الدولةَ القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ك) أعادت تأكيد مســـؤولية الدولة القائمة بالإدارة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصــادية والاجتماعية وصــون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات لحشد جميع أشكال المساعدة الممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ل) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المســـتدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومســـتدام بما يكفل أموراً منها دعم التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه، تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية، وكفالة صـــمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمســـتجدة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، التي لا تتماشى مع مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي؛

(م) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم، وتقديم المساعدة له، وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛

(ن) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة برمودا وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين وعن تنفيذ القرار 109/75.

المرفق

خريطة برمودا